

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٥٥

الخميس ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (شيلي)

معدرة، وإن كانت رابطة القانون الدولي قد طلبت الكلمة، تفضلي.

السيدة م. ويليامس (رابطة القانون الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): إن رابطة القانون الدولي يشرفني أن أمثلها، وقد أنشأت منذ ٣٤ عاماً في [براسل؟] بعد محكمة تحكيم في الباما. وقد تم إنشاء فرع لنا في نيويورك في ١٩٥٨ بعد سبوتنيك الأولى وما زال عملنا مستمر دون توقف حتى الآن.

والرئيس العالمي رابطة القانون العالمي هو الدكتور م. [باريسيسكي؟] من كندا، والسيد هيدلي هو رئيس المجلس التنفيذي. ونحن مراقبون دائماً في الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين. وهذا أمر مبعث فخر لنا. وممثلنا السيد س. هوبي من ألمانيا. ونحن نعمل ونتعاون مع منظمات القانون الدولي العام والخاص كلجنة القانون الدولي والمعهد الدولي لقانون الفضاء.

وفي الخمسين السنة الماضية فإن لجنتنا ولجنة الفضاء التي لدينا قدمت عدد من الصكوك ومعظمها قد تم إحالته إلى

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٠٨

الرئيس: أهلاً وسهلاً السادة أعضاء الوفود، أعلن عن افتتاح هذا الاجتماع للجنة القانونية الفرعية وهو الاجتماع الرابع والخمسون [يتعذر سماعها؟] [الاجتماع الخامس والخمسين بعد السبعين] ... ونأمل أن ننتهي من هذا البند ونواصل أيضاً دراسة البند ٦ ألف و٦ باء. والفريق العامل بشأن معاهدات الأمم المتحدة الخمس الذي يترأسه السيد كاسابوغلو سوف يعقد اجتماعه الرابع وبعد ذلك سوف نتبين الأمر.

البند الخامس

أرجو أن نواصل دراستنا للبند الخامس وليس لدي من يطلب الكلمة، وأتساءل إن كان هناك من يرغب في تناول الكلمة؟

لا أحد يطلب الكلمة، وبهذا نكون قد انتهينا من دراستنا للبند الخامس.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.07-84798 (A)

* 0784798 *

وعلي أن أضيف هنا أن المادة [يتعذر سماعها؟] بشأن حصر الوصول يحدد أنه رغم أن المشكلة قد فقدت جزءاً من أهميتها إلا أنه نظراً لأن الدول المستشعرة أصبحت دول مستشعرة في حد ذاتها فإنه يتم الاتساع في أجهزة الاستشعار عن بعد، ومن ثم فإن الموضوع قد أصبح ذا طابع تجاري، ولذا فإن المشكلة لم تعد بنفس الحدة التي كانت عليها ١٩٩٦ حينما تم اعتماد هذه المبادئ.

أما بالنسبة للتسجيل والاستشعار عن بعد فإن أعضاء اللجنة قد قاسوا وقارنوا النظم والآليات التي تم اعتمادها في مختلف البلدان ولا سيما على المستوى الإداري، ولمزيد من التفاصيل نحيلكم إلى موقع الـ IIA أو إلى الصندوق الإلكتروني. وهناك مسألة تتعلق أيضاً بالاستشعار عن بعد وهي كانت أمر يهم أعضاء اللجنة وهي [يتعذر سماعها؟] على استخدام بيانات الأقمار الصناعية في إجراءات المحاكم باعتبار أنها أدلة واعتبر البعض أنها أن هذه مسألة جوهرية. فصور الفضاء يمكن أن يتم تعديلها وتحويلها دون أن يتم اكتشاف ذلك وهذه المسألة تتعارض مع استخدامها في المحاكم كأدلة ولا سيما حينما تكون هناك نزاعات عابرة للحدود، وتكون هناك مشكلات تتعلق بالسيادة. والمشكلة قد تم رؤيتها في القضاء أمام المحكمة والمحكمة الدولية الأخرى، كما تم في قطر والبحرين وبوستوانا وليبيا وفي نيجيريا والكاميرون، وجاءنا أيضاً مشكلات بالنسبة للخرائط الرقمية.

فالتلاعب بالبيانات الرقمية قد أثارت في مناطق أخرى وتتطلب حلولاً عملية عاجلة. ومن بين الأفكار التي تم طرحها من جانب لجنة قانون الفضاء هو تجنب هذه [يتعذر سماعها؟] ووضع معايير مشروع... مشاريع معايير للتحقق من بيانات الأقمار الصناعية وكذلك التحقق منها في المراحل الأولى والموافقة على بعض الخبراء المؤهلين الذين يمكن أن يكونوا أطرافاً في هذه النزاعات، أو يتم إشراكهم في هذه المنازعات وحسمها.

وأنقل الآن إلى التشريعات الوطنية للفضاء، والتي تم تناولها في تورونتو في ٢٠٠٦، وعمل اللجنة قد تقدم بالنسبة لما روي على أنه هو [يتعذر سماعها؟] الرئيسية للتشريعات الوطنية للفضاء أو الأعمدة بالنسبة لها. وهي إصدار التراخيص لأنشطة الفضاء والإشراف على الأنشطة الفضائية، وكلاهما يرتبط بالمادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي والتزامات الدول والمنظمات الدولية للإشراف على أنشطة الفضاء والترخيص لها. تلك الأنشطة التي تضطلع بها الجهات غير العاملة في الفضاء.

هذه اللجنة وللجنة الأم، ولذا فإن تقريرنا هذا يا سيادة الرئيس سوف يتم اقتضابه والاقتصار على العمل الأخير وهو مؤتمر تورونتو في ٢٠٠٦ وما تلى ذلك من أعمال.

إن الصلاحيات لتورونتو ٢٠٠٦ تتضمن الاستشعار عن بعد والتشريعات الوطنية للفضاء والتسجيل وهذه مسألة ركزت عليها اللجنة في الفترة الأخيرة، وعلى هذا الغرار فإننا نرى أن هذه المسائل مسائل حساسة وهامة ولها أبعاد سياسية أيضاً.

أولاً كان لدينا استبيان قبل مؤتمر تورونتو وتناولنا في هذه الاستبيان الموضوعات الثلاث. ذلك لأن المؤتمر الماضي في برلين في ٢٠٠٤ قد تناول بشكل مستفيض الاستشعار عن بعد والتشريعات الوطنية للفضاء ومسائل التسجيل، وتم التطرق إلى كل هذا في الاستبيان، وتم التطرق إلى كل هذا أيضاً إلى مؤتمر تورونتو. وهناك مسألة المراجع وهناك الفريق العامل بشأن الإدارة وهو قدم تقرير عن اجتماعه في أبريل الماضي وعممته لجنة الكوبوس وهو يتعلق بإحصاءات التسجيل.

والعمل الذي قامت به جامعة كولون يتعلق بالمشروع ٢٠٠١+ الذي أداره الأستاذ هوبي، وكما أن هناك مشروع أيضاً بشأن هذا الموضوع قامت به جامعة بوينس آيريس والمجلس الوطني للبحوث الوطنية في الأرجنتين، وذلك برئاسة الفريق الحالي. وكذلك دراسة مقارنة للقانون الدولي بشأن هذه المسألة ودراسات تتضمن البلدان الصناعية والبلدان النامية وأعضاء اللجنة في القانون قد اضطلعوا بدور هام في هذا المضمار وبعض منهم موجود معنا اليوم وكان موجود معنا في الدورات الماضية.

صلاحيات تتضمن الاستشعار عن بعد والتشريعات الوطنية للفضاء والتسجيل. موضوعات ثلاث، وسوف أتناول هذه الموضوعات الثلاث موضوعاً موضوعاً.

الاستشعار عن بعد، أعضاء لجنة القانون قد تحدثوا عن ضرورة إجراء المزيد من المناقشات لمبادئ ١٩٩٦ وذلك في ضوء ما تم حتى اليوم، دون أن يكون أي تبعات لذلك اللهم إلا وضع الخطوط الإرشادية بشأن التفسير بصفة عامة. وقد علقوا أيضاً على جدوى المبادئ إن كانوا جزءاً من القانون العرفي أو أن ممارسات الدولة قد أوضحت بأن هذه مبادئ قد تم احترامها. وكان هناك تركيز على هذا باستثناءات بسيطة وهذا ما تم الإعراب عنه في التقرير الذي عرض في تورونتو والذي تجدونه الموقع للـ IIA وربما يتم توزيعه على أية حال عليكم بعض لحظات وجيزة.

وفي تورونتو أيضاً فإن الشعور العام هو أن بعض أجزاء اتفاقية ١٩٧٥ بشأن التسجيل قد تقادمت وأن الأسلوب الأمثل لتصويب هذا الوضع هو أن يتم ذلك إبان التنفيذ الوطني.

والفئة الجديدة [؟يتعذر سماعها؟] اجتماعات كثيرة في هذا الموضوع على المستوى الحكومي والقطاع الخاص وهذا كما ذكرت في البداية، والفكرة الأساسية هي أن يكون هناك توازن كافي بين موقف البلدان الصناعية والنامية.

والآراء التي تم الإفصاح عنها في اللجنة العلمية الفرعية قد أثارنا بشأن الجوانب الفنية التي تم أخذها بالحسبان، ولجنة [؟يتعذر سماعها؟] الفضاء بالنسبة للتسجيل كانت هي زادت قبول اتفاقية ١٩٧٥ من جانب الدول ومن جانب المنظمات الدولية ومن جانب الكيانات الخاصة التي تعمل في الفضاء الخارجي، وما يتبع ذلك هو قائمة من تعليقات عشر قدمتها لجنتنا وسوف أتطرق إليها بإيجاز شديد.

أولاً، التعليق العام فنحن نؤيد كل التأييد الأهداف الأساسية للفريق العامل المعني بتسجيل رسالة الأمم المتحدة، الجزء الثامن للتقرير بمعنى أنه ينبغي بذل كل الجهود لتوسيع نطاق قبول الاتفاقية.

أما التعليق الثاني فهو ينصب على التعريف، تعريف فبعض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية ينبغي الاستفادة منها وذلك بهدف زيادة الدعم لاتفاقية ١٩٧٥ الخاصة بالتسجيل. في إطار مفهوم دولة الإطلاق فإننا أدرجنا في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٥٩ رأينا أنه ليس إدراج فقط مفهوم دولة الإطلاق ولكن الدولة التي استخدمت أراضيها للإطلاق ومنشأتها للإطلاق وكذلك الدولة التي اشترت عملية الإطلاق، ولكي نحدد عملية الشراء فإننا نضيف عبارة الدولة التي تتحكم في أنشطة الإطلاق، وهذا يقلل من إمكانية أن نعتبر دولة الإطلاق تلك الدول التي تخول أو تشرف على أنشطة الفضاء الخاصة.

باء - إضافة إلى ذلك ومرة أخرى ووفقاً للقرار ١٢٥/٩٥ فإن مؤتمر الأجسام الفضائية ينبغي أن يتناول مسألة الإطلاق أيضاً. ولو أن هذه الأجسام قد تم إدراجها في هذا المفهوم فإن الأجسام التي تعد أجزاء مستقلة فنياً من أجسام أكبر ينبغي أيضاً إدراجها.

رابعاً، أجسام الفضاء التي تستخدم أجزاء أو عناصر تم إطلاقها لهذا الغرض ينبغي أن تعتبر أجساماً فضائية.

والعامود الثالث هو التسجيل والعامود الرابع هو التعويض. وممارسات الدول قد تم استعراضها في إطار التشريعات الوطنية للفضاء مع الإشارة بصفة خاصة إلى الخلاصات والتوصيات في مشروع ٢٠٠٦+ والذي ذكرته في البداية.

وقد لوحظ بأن ممارسات الفضاء في هذا المجال كانت في البداية وتم التركيز على الترخيص وإصدار الأذونات بالنسبة للأقمار الصناعية ورقابة العمليات والسياسات الخاصة في البيانات والوصول إلى البيانات، وأوصي بأن يتم تناول هذا من خلال التشريعات المحلية، ومن بين البلدان التي سنت نوع من التنظيمات والتشريعات ورد ذكر الأرجنتين وأستراليا والبرازيل والنرويج والاتحاد الروسي والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مؤتمر تورونتو فإن هولندا وفرنسا كانت عملاً بتناول هذا الموضوع. وهناك بعض الأسئلة التي تم الوقوف عليها من جانب اللجنة هذه وهي تتعلق بندرة التشريعات الوطنية بشأن الفضاء كالاختلافات في ممارسات الدول بشأن التسجيل، والأهم عملية إصدار التصاريح والأذونات، والذي أدى إلى المساومة بالنسبة للتصاريح والاختلاف في شروط التصريح والرسوم اختلفت من بلد إلى بلد اختلافاً كبيراً. وهناك سبب آخر في رأي اللجنة وهو أن الدول لم تكن، في واقع الأمر، على بينة بالتزاماتها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة الفضاء والخاصة بالتحويل بالإضطلاع بالأنشطة الفضائية الوطنية والإشراف عليها، تلك التي تقوم بها جهات غير فضائية.

نتناول الآن تعليقاً بشأن التسجيل، وكإسهام بسيط في الفريق العامل بشأن هذا الموضوع في لجنة القانون الدولي. فالموضوع في واقع الأمر قد طرح في جدول أعمال هذه اللجنة للقانون الدولي منذ عام ٢٠٠٠، وحينما قدم تقرير للمؤتمر السادس للمؤتمر الدولي للقانون في لندن من جانب الدكتور كوبال. وفي المؤتمر الثالث في نيودلهي في ٢٠٠٢ فإنه اعتمد قرار جوهرى من جانب المؤتمر يتضمن في ثناياه توصيات بشأن التسجيل وضرورة استعراض وتنقيح معاهدات الأمم المتحدة في إطار الظروف الدولية الجديدة. وقد تناولنا معاهدة الفضاء الخارجي واتفاقية التسجيل واتفاقية المسؤولية واتفاق القمر. وأحيلكم مرة أخرى إلى منشورات لجنة القانون والتي بشأن هذا الموضوع هي في الأطر العامة موجودة.

الفضائية وكذلك المسافات التي قطعها وإلى آخره. وتقرير الفريق العامل للأمم المتحدة يؤكد على توفير مزيد من المعلومات يتم تقديمها بالنسبة للأجسام الفضائية، وهذا في الجزء ٨ رابعاً. وفي هذا الصدد فإنه يبدو أنه من المناسب تقديم المعلومات التالية للأمين العام. معلومات عن الجسم الفضائي وحجمه والمشغل والمالك وتغيير المالك ودولة التسجيل واستخدام مصادر القدرة النووية على متنها ووجود الملاحين على متنها ومعلومات بشأن عدم التشغيل أو الأعطال وتاريخ الأعطال، وكذلك معلومات عن السواتل العسكرية شريطة أن لا يؤثر هذا بالمعلومات الاستراتيجية تاريخ الدخول في السجل الوطني وتحديد السلطة المسؤولة عن التسجيل وأي تغييرات بالنسبة للرحلة أو أي تغييرات بالنسبة للمكان في المدار، وكلها ينبغي أن تقدم للأمين العام.

وفي واقع الأمر فإن الاتفاق على ضرورة تقديم هذه المعلومات كما ورد تقرير الفريق العامل سوف يكون بمثابة خطوة هامة وكبيرة إلى الأمام في حد ذاته.

أما التعليق رقم خمسة فهو مطلبٌ بالنسبة للتسجيل الوطني، بالإضافة إلى ما أوردته، فإننا قد أضفنا متطلبات ثلاثة أخرى تتعلق بتشريعات التسجيلات الوطنية، ولكن قبل أن نقول هذا فإن الفكرة الرئيسية للجنة الـ ILA هي الإبقاء على التوحيد بالنسبة والتناغم بالنسبة للسجل. وهناك إضافة وهي أن الفريق العامل المعني في حالة الإطلاق المشترك فإن نصوص الاتفاق والمعلومات المتعلقة بالتأمين والإجراءات الوقائية بالنسبة للتلوث المحتمل التي قد تتمخض عن أنشطة الأجسام الفضائية ينبغي أن يتم [؟يتعذر سماعها؟].

أما التعليق السادس، فهو يتعلق بالمدار، وهي تم تناولها بالجزء الثامن من تقرير الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن نأخذ في الحسبان بالنسبة لحالة نقل الملكية من شخصية قانونية لأخرى، فإن هذا ينبغي أن يتم إخباره من جانب دولة التسجيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بكل التفاصيل بالنسبة للوضع القانوني الجديد.

التقرير رقم ٧، تسجيل الحمولة المدفوعة ونقل الحمولة المدفوعة وكذلك نقلها، كل هذا ينبغي أن يتم تسجيله بشكل ...

هاء - مفهوم دولة التسجيل ينبغي أن يتم إدخالها بأنها الدولة التي قدمت بالإطلاق والتي تم إطلاق جسم [؟يتعذر سماعها؟] وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التسجيل.

واو - في حالة ما يكون هناك أكثر من إمكانية بالنسبة [؟يتعذر سماعها؟] التسجيل فإن الدولة المعنية ينبغي أن يتم تحديدها وفقاً للأحكام الواردة في الاتفاقات التي تحدد هذا الموضوع.

أما التعليق الثالث، وهو ضرورة أو واجب التسجيل والإدخال في السجل الدولي والتطرق إلى كل المعلومات المطلوبة التي تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة. هذه الواجبات تقع على عاتق الدول المسؤولة عن الإطلاق وحتى لو أن المتطلبات الواردة في المادة السابعة من اتفاقية التسجيل تم الوفاء بها، فإنه بالنسبة ... فإنه ينبغي إشراك المنظمات الدولية ولو أن هناك أكثر من دولة للإطلاق فإن الدولة المعنية مباشرة سوف تعقد اجتماعاً فيما بين الأطراف ليتحدثوا فيها دولة التسجيل. واستدراك لهذا التعليق علينا أن نأخذ في الحسبان أنه رغم ضرورة وجود اتفاق فيما بين الأطراف إلا أن الممارسات المعهودة تتضمن الإشعار واتفاقية أو تسجيل الأمم المتحدة يأخذ هذا بالحسبان مع إيراد إشارة مزدوجة إلى الإشعار.

رابعا، محتوى سجل الأمم المتحدة بهدف تجنب التأخير، ومن وجهة نظر قانونية محض فنحن نميل إلى القول بأننا نتفق على أن ندرس هذه الصيغة الواردة في المادة الرابعة أي بعد ٧٦ ساعة بعد الإطلاق، ولكن بعد التفكير خلصنا إلى أن هذا لا ينبغي أن يضر بالحقائق الواقعة فعلاً، أن تدرس بعض السواتل في المدار الثابت قد تستغرق بعض الوقت للوصول إلى موقعها في مدار موقعها النهائي وحينها يتم استخدام أجهزة الدفع الكهربائي وهناك بعض التفاصيل تظل غير [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] في الفترة من الوقت. وهذا أيضاً يسري على السواتل المتمركزة في المدار بمعنى أن الدولة التي اشترت الإطلاق قد لا تمتلك الساتل لبضعة أشهر بعد الإطلاق، وإن المسؤولية تكون على عاتق دولة الإطلاق ومن ثم فإنه ينبغي على هذه الدولة أن تُشعر بذلك.

وبالإضافة إلى المعلومات التي [؟يتعذر سماعها؟] المادة الرابعة من اتفاقية التسجيل، فإن المعلومات ينبغي إدراجها بشأن تحديد الأجسام الفضائية التي [؟يتعذر سماعها؟] تقديمها وفقاً لمعايير لجنة [؟يتعذر سماعها؟] الفضائية كوسبار وكذلك وفد الإطلاق والولاية القضائية والمهام الفنية [؟يتعذر سماعها؟]

وكما قال السيد مندوب كولومبيا بالأمس هنا في لجنتنا الفرعية، نعمل كذلك على القانون. وأود أن أعرف هل بإمكاننا أن نطلب من لجنة القانون الدولي أن توزع علينا نتائج مداولتها كل عام؟ لكي نحصل على عناصر كافية للنقاش، وكي نركز على الجوانب القانونية، هل يمكن لجمعيتك إذا أن ترسل بهذه التقارير؟ تفضلي.

السيدة م. ويليامس (رابطة القانون الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس، بالنسبة للمسألة الأولى. هناك مشكلة بالفعل ما بين المقر وبين الجمعية الموجودة في شيلي، ويجب بالفعل أن يتم توزيع تقرير تورونتو في مختلف الدول.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، أود أن أقول أننا في الوقت الراهن نعمل مع مجموعة دراسية على موضوع يخص مسؤولية المنظمات الدولية، وهي في واقع الأمر مسألة شائكة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسؤوليات، وأن نحاول أن ندرس مسألة هذه المسؤولية إن لم تكن المنظمة في حد ذاتها هي المسؤولة فالأعضاء يكونوا مسؤولين، ولكنني أعدكم على أية حال بأن ننقل إليكم العمل الذي نقوم به والنتائج حتى وإن لم تكن بنتائج نهائية.

الرئيس: شكراً سيدتي، هذا بالفعل ما كنت أود الحصول عليه منكم. والآن أعتقد أنكم توافقونني على رأيي، أعتقد أنه بإمكاننا أن نعتمد على هذا الوعد بأننا سنُعلم بما يجري في إطار لجنة القانون الدولي. لأن كل ما يتم بالنسبة للقانون الدولي للفضاء له صلة وثيقة بالقانون الدولي.

إذاً إنطلاقاً من الآن وحتى العام القادم لجنة القانون الدولي من خلال زميلتنا من جمعية القانون الدولي سوف تبلغنا بنتائج مداولاتها، ما من اعتراض على ذلك على ما اعتقد؟ شكراً لكم.

الآن سوف نواصل العمل، أتساءل أين نحن الآن من أعمالنا؟ أعتقد البند السادس، وبالنسبة للبند السادس هل هناك؟

(الرئيس يتوقف عن الحديث ويطلب بضعة لحظات من الحضور).

نعم، يبدو أنني لم أدلي بما كان علي أن أدلي به بدقة. أولاً بالنسبة للبند الرابع، أود أن أعرف ما إذا كان هناك

ومركبة الإطلاق يجب كذلك أن تسجلها الدولة كما جاء ذلك في المادة الأولى من اتفاقية التسجيل. أما بالنسبة للحمولة على متن المركبة فهذه مسؤولية دولة الإطلاق.

التعليق الثامن، مصادر القدرة النووية، كل هذا يجب أن يظهر في السجل.

التعليق التاسع، تغيير محتوى السجل، يجب الإبلاغ بذلك بشكل سريع وكذلك عندما يغادر الجسم المدار للدخول في الغلاف الجوي.

التعليق العاشر، المنظمات الدولية التي لا تستوفي الشروط الواردة في المادة السابعة، فعليها أن تلتزم بقرار الجمعية العامة ١٧٢١ والمنظمات الدولية مثل انتيل سات وإنمار سات تُعامل ككيانات خاصة.

بهذا سيادة الرئيس، سوف أنهي هذه التعليقات والمقترحات، ولدي نسخة من تقرير تورونتو ٢٠٠٦، وكذلك عرض يمكن أن أتركه لدى الأمانة، أياً كان القرار الذي ستتخذونه كما يناسبكم الأمر. شكراً.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة جمعية القانون الدولي، وفي واقع الأمر لدي عدد من الأسئلة أطرحها عليكم، ولكنني أولاً أود أن أتوجه إليك بالتهنئة على هذا التقرير المفصل والكامل والثري بالمعلومات.

أود أن أسألك هل بإمكانك أن توزعي علينا ما قرأته الآن؟ هل هناك إمكانية لأننا نود في واقع الأمر أن تكون لدينا هذه الوثيقة بتفاصيلها.

ثانياً، مسألة تخص شيلي الآن، قنوات التوزيع في شيلي، هناك جمعية وطنية، ولكنها لا توزع المعلومات بالقدر الكافي، وأسألك إذاً، هل بإمكانك أن تجدي السبيل الذي يمكن الجمعية التي تمثلها من توزيع هذه المعلومات بشكل أفضل في شيلي؟

من ناحية أخرى، لقد قلت أن هناك علاقة دائمة مع لجنة القانون الدولي، ولجنة القانون الدولي مُشكّلة من رجال قانون مرموقين من دول أعضاء في الجمعية العامة، وأعضاء كذلك في اللجنة السادسة وغيرها من المحافل التي تتناول القانون الدولي.

هناك تطورات عديدة بالنسبة لاستكشاف الفضاء تمت في الآونة الأخيرة وبسرعة. ومن صفح اليوم علمت أن هناك مذكرة تفاهم ما بين دولة المكسيك وشركة من أجل إطلاق السواخ في الفضاء في العامين القادمين. إذاً هذه تطورات جديدة وكلها تحتاج إلى نظرة فاحصة ما إذا كان الإطار القانوني لدينا ما زال قادراً على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس، خلال التبادل العام للآراء، استمعنا إلى نداءات عديدة للإنضمام إلى المعاهدات الخمس، وبالأمس سعادة سفير كولومبيا وجه نداءً من أجل مناقشة حالة الصكوك الخمس وتطبيقها. والسيد مندوب مصر اقترح كذلك بالأمس أن ننظر في العقبات التي تحول دون إنضمام أكبر إتفاق القمر.

السيد الرئيس ذكرت في بياني حول البند الثالث، أي "التبادل العام للآراء"، قلت أن العمل الذي يقوم به الفريق العامل بالنسبة للبند الثالث، أملنا هو أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد التوقيعات والإنضمام للصكوك الدولية.

النمسا صدقت على كل معاهدات الفضاء الخارجي، والنمسا على استعداد تماماً لتأييد الاقتراح الذي تقدم به السيد مندوب هولندا اليوم والذي تقدم به السيد مندوب مصر بالأمس، ونحن على استعداد لمناقشة العقبات التي تحول انضمام أكبر لإتفاق القمر، وكذلك انضمام عالمي للصكوك الأربعة الأخرى. هذا هو التغيير الوحيد مقارنة بالاقتراح الذي استمعنا إليه. وبالتالي نحن نوافق على تمديد ولاية الفريق المعني بالفريق الرابع ونقترح أن نقوم بنقاش مستفيض في اجتماع العام القادم كي نستكشف كل الإمكانيات التي ستسمح بزيادة جاذبية الصكوك الدولية، وخاصة إتفاق القمر بالنسبة للانضمام مع الحفاظ على المفاهيم القانونية الخاصة لكل منها. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل النمسا الموقر. وأعتقد أن هناك قضية هامة هنا، علينا أن نفكر فيها. لقد استمعنا إلى اقتراح هولندا. وأود أن أعطي الكلمة الآن لكولومبيا وبعدها لمصر.

السيد س. أريفال إيببيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. يا سيدي الرئيس نعتقد كذلك أن هذا الاقتراح الذي تقدمت به هولندا، يتفق تماماً مع جاء على لسان كولومبيا، فنحن مهتمون بهذا الموضوع منذ أمد. والآن علينا أن نحصل على عناصر جديدة تسمح لنا بإضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية. ولذا فإنني أعتقد أن الاقتراح المقدم من هولندا، والذي أثنت عليه النمسا،

من يرغب في التعليق؟ هولندا على ما أعتقد ترغب بالتقدم بإعلان، نعم.

السيد أ. كوك (هولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي هذه الفرصة للحديث في إطار البند الرابع، "حالة معاهدات الفضاء".

السيد الرئيس، يوم الثلاثاء البروفيسور هوبي شرح أهمية إتفاق القمر بالنسبة لأنشطة المستقبل في الفضاء، وبالأمس الزميل من كولومبيا أكد على الحاجة لإجراء مناقشات مستفيضة. بالإضافة إلى ذلك استمعنا إلى زميلنا من مصر يقترح ضرورة تناول هذا الفريق العامل لحالة إتفاق القمر. وهذا ليس بمفاجئة لأحد منكم، فكلنا يشهد الاهتمام المتزايد للقمر في الأعوام الحالية وفي المستقبل القريب. الصين والهند واليابان والولايات المتحدة سوف ترسل ببعثات لاستكشاف القمر، بما في ذلك بعثات مأهولة. وإننا نعتقد سيادة الرئيس أنه في ولاية هذه اللجنة الفرعية أن تقوم بتقييم القواعد الوطنية والدولية الخاصة بأنشطة القمر والأجرام السماوية الأخرى، والتي ستتم في المستقبل. وفي هذا الشأن نرى أن إتفاق القمر حتى الآن لم يجتذب الإنضمام الكافي كي يصبح صكاً مقبولاً عالمياً بالنسبة لتنظيم هذه الأنشطة.

ولذا نقترح على اللجنة الفرعية، من خلال فريقها العامل، أن يتناول هذه المسألة من خلال تحديد الأنشطة التي تجري حالياً أو التي ستتم في المستقبل القريب، وأن يحدد كذلك القواعد الدولية والوطنية التي تحكم الأنشطة على القمر وفي الأجرام السماوية الأخرى، وكذلك عملية تقييم بالنسبة للقواعد الوطنية والدولية ما إذا كان تتناول هذه الأنشطة على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى بشكل مناسب. وإننا نقدم هذا الاقتراح الذي يتفق تماماً مع الهدف الذي أكد عليه العديد من بيننا في هذا المجال. وشكراً.

البند الرابع - تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده

الرئيس: أشكر السيد مندوب هولندا على هذا البيان. والآن سنواصل النظر في بنود جدول الأعمال البند السادس تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. النمسا لها الكلمة. البند الرابع.

السيد ت. لويديل (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة لي لكي أتقدم ببيان في إطار هذا البند. واستمعنا من جانب الوفود إلى أن

الفريق الرابع، الفريق المعني بالبند الرابع، كي تشمل ما اقترحه السيد مندوب هولندا وهو يتفق تماماً مع ما جاء على لسان وفود أخرى في هذا الشأن.

وأنا أوافق تماماً على أهمية هذا الموضوع، على أية حال أتوجه أولاً إلى اليونان وإيطاليا وأسأل الوفدين هل توافقان على ما أدليت به؟ إيطاليا تطلب الكلمة، تفضل.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. بطبيعة الحال سيادة الرئيس، نوافق على مناقشة اتفاق القمر، ولكن لدينا سؤال هل أن اقتراح هولندا الذي أيدته النمسا وأيدته مصر، هل يعني هذا الاقتراح أننا سنشكل فريقاً جديداً يتناول موضوع القمر؟ لا. قلت لا حسناً.

أسأله إذاً، وحيث أننا ناقشنا اتفاق القمر في إطار الفريق القائم حالياً وفي إطار ولايته، هل علينا إذاً في هذه الحالة أن نغير ولاية الفريق؟ فليس هناك ما يمنع هذا الفريق من مناقشة اتفاق القمر في إطار الولاية الحالية له. الفكرة إذاً في رأيي هي تجديد ولاية هذا الفريق هذا العام كذلك. ولست مقتنعاً على الإطلاق بأنه يتعين علينا أن نغير الولاية، علينا فقط أن نمدد الفريق في ولايته. شكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيطاليا الموقر. إنني أفسر الأمور كما تفسرها أنت، لا يتعين علينا أن نغير الولاية ولكن علينا أن نمدد هذه الولاية. والعنصر الجديد هو أن الأمر سيتعلق باتفاق القمر، وهذا عنصر جديد أي أننا سنركز على اتفاق القمر.

السيد ممثل اليونان له الكلمة، وبعد ذلك الولايات المتحدة والنمسا.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): عندما طلبت الكلمة سيادة الرئيس، كنت سأقول ما أدليت به وما أدلى به البورفسور ماركيزيو من إيطاليا، أي أن ولاية الفريق المعني بالبند الرابع، الولاية قائمة بالفعل. كل ما نقوم به هو أننا سنسري، سنضيف قيمة لهذه الولاية بموضوع سيعكف على دراسته الفريق.

إذاً الفكرة هي تمديد الولاية وليس نطاق الولاية، إذاً زمنياً لمدة عام أو عامين هذه هي الفكرة.

هذا الاقتراح يستحق بالفعل أن ن فكر فيه ملياً في إطار الفريق العامل وبشكل مفصل.

الرئيس: مصر لها الكلمة.

السيد م. هـ. محمود (جمهورية مصر العربية): شكراً سيدي الرئيس، إن الوفد المصري يرى ويعتقد أن القمر هو الأقرب للأرض كما نعرف جميعاً وبالتالي فإنه مرشح أكثر من مكان آخر في الفضاء الخارجي لكي تتم من خلاله السياحة الفضائية، وهو المجال الذي حظي باهتمام ودراسات عديدة التي تؤكد على جدواه الاقتصادية، وبالتالي فإنه إن لم يكن بالفعل متاحاً الآن على مدى الرحلات الفضائية السياحية التي تمت حتى الآن، فإنه سيكون متاحاً بصفة عامة بالنسبة للجمهور وبأسعار رخيصة. وبالتالي فإن القمر يحتل مكانة خاصة ومن ثم القواعد القانونية التي تحكمه تمثل أهمية باعتباره الأقرب إلى الأرض. ومن هنا فإنني أؤكد على ما اقترحتة أمس بشأن أن يتضمن اختصاص مجموعة العمل الخاصة بدراسة حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس في مجال الفضاء لكي يشمل دراسة العوائق التي تتعلق بقلّة عدد التصديقات والإنضمام إلى اتفاق القمر، بالإضافة إلى اختصاصها الأصلي، وأؤيد المقترح المقدم من جانب الوفد الهولندي ومن جانب الوفد النمساوي.

شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد مندوب مصر الموقر. وهنا أود أن أخص الموقر، لو سمحتم، لأنني أعتقد أن هذا سيتفق تماماً مع استدلي به يا سيدي مندوب اليونان. سأقدم بملخصي أولاً لو سمحت وبعد ذلك أعطيك الكلمة.

حسناً. فلنفكر في مختلف العناصر التي سبقت حتى الآن. هناك نقاط تلاقي حقيقية بالنسبة لإجراء مناقشة في هذا الشأن. واستمعنا إلى بيان النمسا الذي قدم حججاً بالتفصيل. النمسا كانت قد سألتني ما إذا كان له الحق في تناول الكلمة بطبيعة الحال إنكم سفير للنمسا وأشركم على حضوركم. إذاً، استمعنا إلى مختلف الحجج من جانب عدد من الوفود والفكرة هي التالية.

الفريق العامل المعني بالبند الرابع سيطور ويوسع ولايته كي تشمل عناصر وضعها السيد مندوب هولندا في اقتراحه. هل توافقون على توسيع هذه الولاية؟ ولهذا طلبت من زميلي فاسيلي أن ينتظر بعض الشيء، الأمر يتعلق بتوسيع نطاق ولاية

السيد ت. لويديل (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس، بالنسبة للولاية، سأكون موجزاً فرئيس الفريق العامل أوضح ذلك تماماً. نحن نعتقد بالفعل أن اقتراح النمسا واقتراح هولندا تغطيها الولاية الحالية بالكامل ولنسنا بحاجة إلى توسيع نطاقها، وإنما ما نحتاج إليه هو تمديد زمني لهذه الولاية. وفي جدول الأعمال المفصل جاء أن الموضوع الذي يناقشه الفريق العامل سيتضمن، ضمن ما يتضمن، العقوبات على طريق القبول والانضمام على الصعيد العالمي، وعلى هذا الأساس تقدمت باقتراحي سيادة الرئيس. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل النمسا. أوكرانيا.

السيدة ن. مالميشيفا (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً سيادة الرئيس، وفد أوكرانيا يعتبر أنه من الحكمة بالفعل أن نمدد ولاية الفريق زمنياً، لأن القضايا التي يدرسها هذا الفريق قضايا هامة. ولقد استمعنا إلى المسألة التي أثرت اليوم بشأن العقوبات على طريق الإنضمام والتصديق على الاتفاق المنظم على أنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى. وبالأمر في إطار اجتماع الفريق العامل، أكدنا على القرار التي اتخذته هذه اللجنة الفرعية القانونية من قبل، أي أن الفريق سوف يدرس الاستبيان الخاص بقانون الفضاء، والذي اقترحه وفد أوكرانيا وكذلك كازاخستان والاتحاد الروسي كذلك انضم إلى هذه الاقتراح.

إذاً خلاصة القول، نحن نوافق على تمديد ولاية الفريق العامل، ونؤيد كذلك وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، أي لا نوسع نطاق الولاية كي ننظر في أي تشريعات أو قواعد وطنية. شكراً.

الرئيس: شكراً لأوكرانيا. أعتقد أننا قلنا، حصلنا إذاً الآن على فكرة واضحة، سوف ننهي النقاش الآن وبعد ذلك أعطي الفرصة للفريق كي يجتمع. هولندا لها الكلمة.

السيد أ. كوك (هولندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أولاً، هولندا توافق تماماً على ما اقترحت إيطاليا والنمسا، أن الولاية سوف يتم تمديدها في الوقت، من ناحية الوقت وليس من ناحية الجوهر. وأتوجه بالشكر للولايات المتحدة والتي أوضحت، وهي لها حق، بأنه ليس هناك عقبات تقف حائلة دون أن تكون الدول أطرافاً، ولكن اقترح هنا أن ندرس مسألة الإنضمام وتحسين الانضمام، وهذا المعنى فإن الملاحظة

الرئيس: هذا ما اقترحت، أن نجدد هذه الولاية التي سنكيفها بعض الشيء على أساس الأفكار التي حصلنا عليها بشأن اتفاق القمر.

الولايات المتحدة الأمريكية لها الكلمة.

السيد ك. هودجكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، لدينا بضع تعليقات قبل أن نتخذ القرار النهائي بشأن كيفية تناول موضوع اتفاق القمر.

نحن بحاجة إلى مناقشة الاقتراح بعض الشيء، أولاً، في الفريق العامل عندما ننظر في مختلف المعاهدات، ليس هناك إنضمام عالمي في الوقت الراهن في هذه المعاهدات، وذلك لأسباب يمكن فقط للحكومات أن تشرحها. ونحن نشجع الدول على الانضمام إلى هذه المعاهدات مع شرح الأسباب لذلك، وهذا جزء من التقييم الخاص باتفاق القمر كذلك.

وعلينا أن نعرف أن كل دولة حرة في الإنضمام أو في عدم الإنضمام إلى اتفاق أو آخر، كما فعلنا بالنسبة لاتفاقية المسؤولية على سبيل المثال، أو التسجيل، بأننا أوضحنا الفوائد التي ستنتج عن الإنضمام إلى هاتين الاتفاقيتين، بإمكاننا أن نفعل ذلك بالنسبة لمعاهدات أخرى.

النقطة الثانية، في البيان الذي استمعنا إليه بخصوص ولاية الفريق العامل، الاقتراح الهولندي ينص على النظر كذلك، في إطار الفريق، ما إذا كانت القواعد الوطنية تتناول الأنشطة على القمر والأجرام السماوية الأخرى على النحو المناسب، لست أفهم تماماً كيف يمكن للفريق أن يدرس القواعد الوطنية، هذا قرار سيادي للدول، وبالتالي فإنني أتردد بالنسبة لتوسيع نطاق الولاية كي يقوم الفريق بتقييم ما إذا كانت القواعد الوطنية تستجيب للأنشطة الحالية على القمر على النحو المناسب أم لا.

ربما نستطيع في إطار الفريق العامل أن نناقش بشكل أكثر تفصيلاً كيفية تناول الفريق لهذا الاتفاق الخاص بالقمر والاتفاقيات أو المعاهدات الأخرى في المستقبل. شكراً.

الرئيس: شكراً، النمسا، النمسا ترغب في تناول الكلمة.

ونتقل إذاً إلى النقطة التالية وهي البند الثالث أظن. وليس لدي أحد طلب الكلمة.

إذاً السيدات والسادة، فلنرفع هذه الجلسة بحيث يتسنى للفريق العامل الذي يترأسه السيد كاسابوغلو أن يبدأ اجتماعه، والأستاذ كاسابوغلو هو صديق شخصي لي.

وبعد هذا سوف نستأنف نحن غداً في الساعة العاشرة صباحاً. إن شاء الله إذاً نستأنف العمل في الساعة العاشرة بدراسة البند السادس، ثم بعده السابع "مصادر القدرة النووية". والفريق العامل المعني بمصادر القدرة النووية... بتعريف الفضاء الخارجي وترسيم معالمه سوف يعقد اجتماعه بترأس السيد كاسابوغلو.

وأعطي الكلمة لفاسيليوس لترأس الاجتماع الرابع.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٦/٠٩

الذي أبدأها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأننا ربما يتعين علينا أن ندرس المنافع. وأظن أن هذا أمر مجدي وينبغي أن نأخذه في الحسبان.

وبالنسبة لما قاله ممثل أوكرانيا، لسنا بحاجة إلى تمديد الولاية. ومسألة التشريع الوطني إذا لم تكن تحظى بالتأييد فإنها لا تهم هولندا كثيراً، على أي حال نحن ينبغي أن نكون مرنين كما قال السيد ممثل أوكرانيا. شكراً.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد ممثل هولندا. خلاصة القول، ليس هناك اعتراض على الإطلاق لتمديد الولاية، ليس هناك اعتراض. والاعتراض الذي تم تقديمه أو الذي فهم هو نتيجة سوء فهم، وهو مسألة توسيع نطاق الولاية. ونحن لا نستطيع أن نحول بين فريق العمل وبين مناقشة المسألة في اتفاقية القمر، لأننا إذا ما اتبعنا الحجج التي تقدمها فهناك بعض الدول التي لا تروق لها اتفاقية القمر. وهناك دول أخرى لا تعجبها المعاهدات لأنها لم تصادق على هذه المعاهدات. إذاً هذا وارد.

إذاً نحن نحدد متى ستناقش هذه الاتفاقية أو تلك الاتفاقية، واتفاقية المسؤولية على سبيل المثال، أؤكد لكم تسعين في المئة، أو كثير من البلدان لم تصادق على هذه الاتفاقية، ولم تصادق على الاتفاقيات الأربع الرئيسية. إذاً هذا مجرد مثل، نحن نحتاج إلى البدء في نوع من المناقشات، تسمح لنا، هذه المناقشات تسمح لنا بتقديم شيء للجنة القانونية، فهناك البعض قد يقول لا تعجبه المعاهدات والبعض يقول تعجبه المعاهدات الأخرى.

إذاً تمديد هذه الولاية لا تحوّل بين أي هيئة دراسة عيوب ومميزات وثغرات غير اتفاقية القمر أو أي اتفاقية أخرى. وأنا كنت أقترح فقط لأغراض عملية، أقول أن الإطار التمديد وليس تعديل الولاية ولكن تمديد الولاية وليس تعديلها أو توسيع نطاقها فقط تمديدتها. هذا سوف يسمح لنا بمناقشة المسائل التي طرحتها هولندا.

هل لي أن أطلب من اللجنة الفرعية أن توافق على تجديد الولاية، وذلك في الإطار الذي أوضحته ودون تحريف عنه، بأن هذا لا يعني أي توسيع لنطاق الولاية أو محتواها، هو فقط تمديد الولاية كما هي. ليس هناك اعتراض، تقرر الأمر على هذا النحو. لكم جزيل الشكر.